بعض الاسباب الفكرية والاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفيتي

الاستاذ الدكتور
سجيع هاني الصغير
كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

الاستاذ المساعد الدكتور
سلمان عبد الله سلمان
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

يرتكز تقييم أي نظام وديمومته على مدى مقدرته في تحقيق الأهداف المرسومة له انطلاقاً من الأسس والمبادئ والإجراءات والتوقعات التي رسمها لتحقيق تلك الأهداف. وكان في مقدمة الأهداف المعلنة التي جاء من اجلها النظام الشيوعي الذي ساد في أقطار أوروبا الشرقية بعد ان وجد بداياته في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧. هي حماية الإنسان من الاستغلال، وضمان حريته وصولاً لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وقد تمحورت المبادئ المتعلقة بالملكية والاستخدام والإنتاج حول تحقيق الملكية العامة وبالرغم من الملكية العامة لوسائل الإنتاج-والقوانين التي تم تشريعها لحماية العمال، والاتجاه نحو كل ما من شأنه منع تركز الثروات لدى طبقة معينة، نقول رغم كل ذلك إلا ان حرية الفرد ورفاهيته كانت مقيدة بسبب تغلب مصلحة الجماعة على حساب الفرد، وعزلة الأفراد عن العالم الخارجي، وتحديد الملكية الفردية لوسائل الانتاج أو بشكل أدق منعها من ملكية ابسط السلع التي تسد جانب حاجات الأفراد داخل المجتمع وتؤجج لدى الأفراد روح الإبداع والمبادرة ومعالم التطور. وهذه الصورة في الكيت لابد ان تولد ردود فعل قد تستجيب لأية عوامل خارجية تسعى لتغيير هذه المعالم.

ان فشل الاقتصاد الشيوعي لا يفسر من الزاوية الاقتصادية فحسب وإنما يمكن تفسيره باعتباره مظهراً حاداً لتفاقم أو تراكم مشاكل النظام الشيوعي سواء في الجانب الاقتصادي أو في الجانب الاجتماعي والسياسي وبالتالي في الإطار الفلسفي والفكري العام الذي يعتبر مصدر التطبيقات القائمة في الدول الشيوعية. فالنظام الشيوعي قد حدد مساراً في ضوء تصورات لم يثبت التطبيق صحتها. بل على العكس أوضحت الوقائع ان النتائج كانت عكس التوقعات. ولسنا هنا بصدد الخوض في النظريات التي تفسر أسباب ظهور ألازمات في المجتمعات البشرية ليس هذا من مهمات أو أهداف هذه الدراسة.

بل تكفي الإشارة الى ان بعض الأزمات قد تكون قابلة للعلاج وبعضها الأخر يمكن ان تجهز على النظام بنفس المعنى الذي يمكن ان يجهز فيه المرض على حياة الكائن العضوي.

وفي هذه الدراسة الموجزة سوف نقوم بإلقاء الضوء على أهم الأسباب التي تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي ومنعه من تحقيق أهدافه النظرية المعلنة مستخدمين في ذلك المنهج الاستقرائي التاريخي كمنهج علمي في البحث.

أسباب فشل الاقتصاد والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق:

هناك مجموعة كبيرة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.. تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق وسنتاول في هذه الدراسة ابرز أهم هذه الأسباب:

١. الجمود العقائدي والمذهبي الذي أصاب الأحزاب الشيوعية وأنظمتها، وبالدرجة الأساس النظام السوفيتي ودور المرحلة الستالينية الكبيرة في هذا المجال:

تميزت المرحلة الستالينية بالانغلاق وفرض الطوق الحديدي على الاتحاد السوفيتي، كما أوقفت العمل بالسياسة التي وضعها لينين والتي كان من شأنها ان تحدث تطوراً كبيراً في الفكر والتطبيق الاشتراكي. وكان لينين قد اتخذ بعض الإجراءات التدابير لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي سميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ذلك في بداية عام ١٩٠٢، ومن المسائل التي طرحتها هذه السياسة لمعالجة الوضع الاقتصادي القائم آنذاك السماح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار داخل الاتحاد السوفيتي، وتفعيل دور الملكية الخاصة والنشاط الخاص بهدف تحريك الاقتصاد الوطني وتنشيطه، بالإضافة الى أفكار أخرى كان يعتقد بأنها لا تتعارض مع الماركسية ولا مع التطبيقات الاشتراكية ولكن لم يكتب لهذا الطريق الاستمرار حيث استلم ستالين السلطة. وعليه فان ما أحاط الماركسية-اللينينة من جمود فكري، جعلها غير قادرة على الانسجام مع المرحلة التاريخية التي يمر بها عالم اليوم، وعلى الرغم من ان عمر الماركسية-اللينينية يربو على المائة عام فلم يطرأ عليها خلال هذه الفترة أي تغيير أو تطوير جوهري، يجعلها منسجمة مع المرحلة التاريخية الحالية، ويرجع السبب الأساسي لذلك الى سياسة الحزب الشيوعي نفسه، الذي آل هذا الفكر واعتبر المساس به بمثابة الكفر واتهم كل من يحاول ممارسة النقد أو التطوير بأنه مرتد ومنحرفاً عن مبادئ الماركسية-اللينينة. ولذلك أعتقد الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل خاص والأحزاب الشيوعية بشكل عام بأن النظرية الماركسية-اللينينية نظرية مطلقة تصلح لكل الأمكنة والأزمة، لا تقبل التغير أو التبديل أو الإضافة، وان الاشتراكية لا يمكن تطبيقها في أي بلد دون قيادة الشيوعيين للسلطة، جعل هذه الأحزاب تدور في حلقة مفرغة، مما أوجد انفصاماً كبيراً بين النظرية والتطبيق.

عدم صواب النظرية الماركسية في تحليلها للعلاقة بين ما أسمته بالبناء الفوقي والبناء التحتي:

تزعم الفلسفة الماركسية بأن كافة أوجه الوعي البشري (البناء الفوقي) بما تضمن القيم الأخلاقية، العادات والتقاليد، والوعي القومي، والذوق الفني، الدين، العاطفة والمشاعر والمواقف الإنسانية، والأفكار والمنظمات.. الخ. هي انعكاسات تاريخية لمرحلة التاريخية لعلاقات الإنتاج التي أسمتها البناء التحتي. وقد استبعدت الماركسية بشكل قاطع إمكانية تأثير أية عوامل أخر "بيئية، تراثية، حضارية، دينية الخ". في البناء الفوقي المشار إليه. ولكي تقطع الطريق إمام إمكانية مناقشة هذا التصور الدوكماتي (اليقيني) زعمت الماركسية بأنه إذا ما وجدت أية طروحات ظواهر في البناء الفوقي لا تنسجم مع طبيعة علاقات الإنتاج السائد (البناء التحتي) ولا ترتبط بها أو تفسر من خلالها فأنها تعزوها الى وجود ترسبات من مرحلة سابقة الى ان تزول. وهكذا قطعت الماركسية الطريق إمام قيام أية مناقشة منطقية وعقلانية بناء الرؤية، لأنها افترضت وبشكل قاطع وجود انعكاس وحيد الجانب بين البناء التحتي (علاقات الإنتاج) والبناء الفوقي المتمثل في صور الوعي البشري وممارسته.

واستناداً الى هذا التحليل لم تبذل الدول الشيوعية جهداً مناسباً لتغير البناء الفوقي نتيجة لاعتقادها بان هذا البناء سوف يتغير تلقائياً في الأمد البعيد لصالح النظام الشيوعي، كانعكاس لتغير البناء التحتي المادي). لذلك فما كان على الدول الشيوعية في الأمد القصير سوى ان تمارس وسائل القسر المعروفة لكبت أي سلوك في البناء الفوقي لا ينسجم مع النظام الشيوعي. وبسبب عدم اهتمام هذه الدول بالبناء الفوقي استطاع الأعلام الغربي اختراق روحية ونفسية مواطني هذه الدول. وعندما صارت هناك فرصة للتعبير تفجرت تراكمات المشكلة في صيغة أزمة كاملة داخل النظام الشيوعي ولاسيما بعد تسلم غورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفيتي السابق. وبهذا الصدد يمكن القول بأن الفلسفة الماركسية من هذا الجانب بدأت مادية (أو بزعم مادي) انتهت الى صياغات مثالية حول نمط الإنسان الشيوعي الذي سيتمكن تلقائياً من تغير كافة بيئته السلوكية في الأمد البعيد.

البيروقراطية المفرطة التي سادت الدول الشيوعية على حساب الحريات الديمقراطية فيها:

ان ضعف اهتمام الأحزاب الشيوعية وأنظمتها بالجوانب الروحية والاجتماعية، وعدم مراعاة الجوانب الإنسانية الأخرى المتمثلة في حق الأفراد في ممارسة الديمقراطية من خلال النقد والنقد الذاتي والحوار المفتوح كنتيجة لسيادة النزعات البيروقراطية والمركزية الشديدة أدى إلى سلب إنسانية الإنسان على العكس مما تطمح له الاشتراكية في إعادة إنسانية الإنسان ومنع استغلاله. فغياب الحريات الديمقراطية

في المجتمعات الشيوعية وخاصة في الاتحاد السوفيتي السابق، وعدم السماح بوجود أحزاب أو نقابات أو جمعيات أو نوادي خارج هيمنة الحزب الشيوعي أو الأحزاب الشيوعية أدى الى إصابة هذه الأحزاب بالكسل والتراخي وعدم وعدم التجدد والحيوية كنتيجة لغياب المنافسة السياسية.

ان البيروقراطية المفرطة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي لأكثر من ستين عاماً أدت إلى قتل روح الإبداع والابتكار والتطور لدى الشعوب السوفيتية مما قاد بالتالي إلى انخفاض حاد في إنتاجية العمل بشكل عام، كما ان سيادة ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا في الدول الشيوعية ولاسيما في الاتحاد السوفيتي أفضت إلى ان تكون الممارسة السياسية المخنوقة في هذه الدول لا تتناسب مع حجم التضحيات التي يطلب من الأفراد تقديمها، لذلك صار إحساس المواطن تجاه الدولة يشبه الوصف الماركسي لإحساس العامل تجاه صاحب المشروع الرأسمالي. فكلاهما يستلبان منه (فائضاً اقتصادياً) ما دام الفرد في الحالتين ليس له رأي في كيفية التصرف بما اخذ منه. ففي ظل دكتاتورية البروليتاريا تحولت سلطة الدولة الى رأسمالي كبير.

يضاف الى ذلك استخدام الدول الشيوعية للعنف في مرحلة تنفيذ انتقال ملكية وسائل الإنتاج من المالكين الى الدولة وخاصة في القطاع الزراعي، حيث تكبد الاتحاد السوفيتي في عملية نقل الملكية الخاصة الى الدولة خسارة ملايين البشر وهي خسارة فادحة جداً من الناحية الاجتماعية والنفسية والروحية مقارنة بجانبها المادي. ان مرحلة نقل ملكية وسائل الإنتاج الى الدولة تسمى بمرحلة رأسمالية الدولة ولكي تتمكن الدولة الاشتراكية من التخلص من هذه المرحلة الخطيرة من مراحل التطبيق الاشتراكي، لابد من ممارسة الديمقراطية، إذ بدون الممارسة الواسعة لها والتي تتمثل بمشاركة الشعب في التخطيط والتنفيذ وحقه في اتخاذ القرارات الخاصة بحياته، لا يمكن الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة الى مرحلة الاشتراكية.

ولقد نبه الكثير من المفكرين الى مخاطر رأسمالية الدولة منذ البداية، ان أولى المظاهر السلبية في رأسمالية الدولة هي إضعاف الديمقراطية الاشتراكية وبروز مخاطر البيرواقرطية التي تمارس ضرباً من الوصاية على الجماهير العاملة المنتجة[1]. ونتيجة لعدم ممارسة الديمقراطية كما ينبغي ظهرت البيروقراطية المركزية في الدولة السوفيتية، وكذلك في الحزب الشيوعي نفسه بسبب استمرار مرحلة العقلية الستالينية، الأمر الذي ترك أثارا خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفيتي، واثر سلباً على النمو الاقتصادي فيه، حيث انخفضت وتائر النمو في الدخل القومي خلال الخطط الخمسية الأخيرة الى أكثر من مرتين[2].

---

(1) مجلة تنمية الرافدين العدد١٣، ص٦٠.

(2) المصدر نفسه، ص٤.

قد حاول عدد من القادة السوفيت الذين تسلموا السلطة بعد ستالين طرح برامج
لغرض معالجة هذه الأوضاع وعلى رأسهم خرتشوف ولكن دون جدوى
بسبب هيمنة التيار الفكري القديم (الستاليني) على الأوضاع السياسية والاقتصادية
في الاتحاد السوفيتي، والذي انعكس بدوره على الدول الشيوعية الأخرى واقتصادياتها.

ونتيجة لذلك كله تفشت ظواهر اجتماعية خطيرة في المجتمعات الشيوعية
كالرشوة والسرقة والفساد الاجتماعي كانعكاس للممارسات الخاطئة في التطبيق
الاشتراكي والاستمرار في النهج البيروقراطي المركزي، مما أدى الى تشويه كبير
والابتعاد شيئاً فشيئاً عن الأفكار الاشتراكية، والتمادي في مرحلة رأسمالية الدولة، وقاد
ذلك بالتالي الى حصول اختناقات كبيرة في الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك،
حيث عجز القطاع الاشتراكي عن توفير السلع والخدمات للمجتمع. وما ظاهرة فقدان
بعض السلع من الأسواق وزيادة عدد الطوابير البشرية للحصول على السلع الأخرى
إلا تأكيد لذلك.

- عدم التتابع والتواصل وعدم التناسق والتوافق بين الزعماء السوفيت بشكل خاص، وعدم حيوية القيادات السياسية العليا في الدول الشيوعية بشكل عام:

من خلال تتبع مسيرة الزعماء السوفيت يلاحظ بأن كل زعيم يأتي الى السلطة يحاول ان يطمس أو ينتقد مسيرة الزعيم السابق له. فالمرحلة الستالينية كانت تختلف اختلافاً جذرياً عن المرحلة اللينينية، والمرحلة الخروتشوفية كانت نوعاً من الحرب على الستالينية. وفي حين قاد بريجنيف انتفاضة ضد سلفه خروتشوف حاول اندروبوف خلال فترة ولايته القصيرة ان يقود حملة تطهير وتغيير كبيرة وجذرية. كما ان تشيرننكو نفسه الذي يجمع المراقبون على ان ولايته كانت منذ البداية ولاية انتقالية قد بحث بعض التغير في السياسة السوفيتية، وكان أهم ما تركه من بصمات هو عودته بالاتحاد السوفيتي الى محادثات الحد من التسلح بعد ان كان اندروبوف قد انسحب من تلك المحادثات. ومن جهة أخرى يلاحظ بأن القيادة الحزبية والرسمية السوفيتية كانت صورة القادة الهرمين والمرضى (السنوات الأخيرة من حياة بريجنيف ثم فترة اندروبوف وبعده تشيرننكو) علماً بأن هذه الظاهرة المثيرة للتناقض تكاد تطبع الحركة الشيوعية بكاملها وكان من ابرز رموزها: ماوتسي تونغ وتيتو وانورخوجا وكيم ايل سونغ إضافة الى زعامات هرمية أخرى في أحزاب شيوعية غير حاكمة. زد على ذلك ان الأحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي السوفيتي وقياداته خاصة لم يكونوا مثالاً أو نموذجاً يحتذى به، حيث كان هناك تبايناً كبيراً في المستوى المعاشي إضافة الى الامتيازات الأخرى بين القيادات العليا في الحزب والدولة وبين بقية المواطنين[٣].

---

[٣] مجلة المنار الاولى العدد الرابع نيسان ١٩٨٥، ص٢٠٩.

ان عدم حيوية القيادة السياسية العليا في الاتحاد السوفيتي السابق بشكل خاص والدول الشيوعية بشكل عام، وعدم ديناميكيتها ومعايشتها للشعب والإطلاع على ظروفه المعاشية ومعاناته عن كثب، وافتقارها لفن قيادة السلطة انعكس سلباً على اقتصاديات هذه الدول وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي لها.

٥. المركزية المفرطة في التخطيط وإهمال آلية التخطيط في الدول الشيوعية لمؤشرات السوق.

ان آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية لم تستند بشكل جاد على مؤشرات السوق بل أهملت لحد كبير هذه المؤشرات عند تحديد الأهداف الإنتاجية، أي عند تقرير كميات ونوعيات السلع التي ينبغي إنتاجها. وقد حذر الاقتصادي المعروف (او اوسكار لانكه) من الآثار والنتائج التي يمكن ان تترتب على إهمال مؤشرات السوق. فهذه القضية تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث آثارها على الصعيد الاجتماعي في الدول الشيوعية، إذ ان الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال هو التعرف على أذواق الأفراد وتفصيلاتهم. زد على ذلك ان التخطيط المركزي في الدول الماركسية لم يطور آلية بديلة عن آلية السوق الرأسمالية في هذا المجال متابعة أذواق الأفراد والاستجابة لها[4].

والأمر المرجح ان المعنيين بقضايا الإنتاج والتخطيط في هذه الدول يعتقدون بأن الاهتمام والعناية بمتابعة أذواق الأفراد وبالتالي تكييف وتنميط السلع على ضوء ذلك هو (مظهر برجوازي). وتشير بعض الدراسات الى ان احد أسباب انبهار أو إعجاب مواطني الدول الشيوعية بالسلع الغربية يرجع الى ان هذه السلع تتضمن أنماط ذات قدرات عالية على ملائمة أذواق الأفراد، ولا تتصل هذه المسألة بالافضليات التقنية السائدة في الدول الرأسمالية فحسب، وإنما تتصل بشكل اكبر بآلية سوق المنافسة الرأسمالية التي تدفع الى ادخال تحسينات مستمرة على نوعايت وانماط السلع، وهي ظاهرة لا تتجزأ عن مبدأ (سيادة المستهلك) الذي يهمين على سياسات المشاريع في الدول الغربية، رغم ما يرد بهذا الخصوص من ملاحظات[5].

وكان من بين النتائج السلبية التي ترتبت على المنهجية الصارمة للتخطيط المركزي، وطبيعة التشكيل السياسي في الدول الشيوعية، توفير مناخ ملائم جداً لنمو الاجهزة البيروقراطية والمسلك البيروقراطي، مما ادى الى اثار وانعكاسات سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم الاخفاقات التي منيت بها الاجهزة البيروقارطية، فان هناك من المؤشرات الدالة على ان النخبة البيروقراطية والفئة

---

(4) ميخائيل غورباتشوف (البروستريتا) ترجمة عباس خلف، شركة المعرفة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٧.

(5) مجلة المنار، مصدر سابق ذكره، ص٢١١.

في هذه الدول، قد استحوذت على افضل المكاسب التي يمكن ان تجنيها فئة ما على مجتمع اشتراكي. كما ان اخفاقات البيروقراطية في الدول الشيوعية قد ارتبطت بمشاعر الافراد باخفاق سلطة الدولة وفشلها، عكس ما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية، حيث ان اخفاقات البيروقراطية فيها ينحصر في ردود افعال الافراد تجاههم من المنظمة او المشروع الخاص وليس من الدولة ككل.

ان ما اشير اليه اعلاه لا يعني بأن آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية تحقق اية نتائج او انجازات ملموسة على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي فقد تحقيق معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي، والاهم من ذلك ان البطالة الظاهرية على الاقل) ومظاهر الفقر الحاد والفاقة والتنافر الطبقي بالمعنى السائد في الدول الرأسمالية ومشاكل السكن والنقل والتعليم والصحة.. الخ كلها قد اختفت او كادت. ولكن بعد ان اصبحت هذه الامور جزءاً من طبيعة الاشياء في حياة الفرد في هذه الدول–خاصة بالنسبة للاجيال الجديدة التي لم تعش ظروفاً ادنى–لم يعد ينظر اليها باعتبارها منجزات ونجاحات للنظام الاقتصادي. كما ان عدم تحسن الخدمات المقدمة للمواطن بتطور الزمن، ولد ردود افعال وشعور بخيبة امل من الشيوعية وتطبيقاتها، حيث اصبح المواطن برغم السياج الحديدي المفروض عليه، يقارن بين مستوى الخدمات في الدول الرأسمالية المتطورة ومنها امريكا، وبين مستوى الخدمات في الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الاخرى. وفي نفس الوقت فأن مواطن الدول الشيوعية ما دام لا يعيش ظروف النظام الرأسمالي، فهو لا يرى من بعيد الابريقة التي يتمثل له تارة في الانجاز التقني الذي يسمع عنه او يتعرف احياناً على بعض مظاهره، ويتمثل له تارة اخرى بالسلع ذات الجودة العالية والاصناف المتنوعة التي تداعب ذوقه النافر من النوعيات الكالحة للسلع المنتجة محلياً، وتمثل تارة ثالثة في مجتمع الوفرة العالية الذي قد يسمع عنه من وسائل الاعلام الغربية، كما قد تتمثل له في الممارسة الليبرالية التي تداعب مشاعر الاجيال الجديدة بشكل اكثر حدة.

التناقض القائم او عدم الانسجام بين مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج المدني وتلك المستخدمة في الانتاج العسكري:

تميزت المجتمعات الشيوعية وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي السابق بالتناقض بين المستوى المتدني للتكنولوجيا المستخدمة في انتاج السلع المدنية والتكنولوجيا المتطورة المستخدمة في انتاج السلع والمعدات العسكرية مما ترك اثار سلبية على حجم ونوعية السلع الاستهلاكية التي يمكن ان تلبي احتياجات واذواق المستهلكين.

فالخطط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي اعطت ولفترة طويلة من الزمن اولوية مفرطة للصناعات الثقيلة والصناعات الحربية والتي كان من نتائجها تراجع انتاج السلع الاستهلاكية بصورة ملحوظة بحيث ان صناعة الأحذية في الاتحاد

السوفيتي مثلاً كانت في فترات سابقة غير قادرة على تغطية أكثر من ثلث الحاجة الحقيقية للشعوب السوفيتية الى الأحذية[6]. وإذا كان بامكان الدولة خلال المراحل الأولية من التراكم الاشتراكي ان تطلب من الشعب شد الأحزمة على البطون وعدم الإسراف في الطعام، فان خلفاء ستالين لن يستطيعوا الاستمرار في طلب هذه التضحيات بعد ان قطعت الصناعات الثقيلة (والعسكرية منها بشكل خاص) مستوى متقدماً في حين ان صناعة السلع الاستهلاكية ظلت قاصرة[7].

ونحن بصدد الجانب التكنولوجي لابد من الإشارة بان الاتحاد السوفيتي السابق شعر بالفترة الأخيرة بان هناك خللاً يشكل خطراً أكيدا عليه وهو خطر تخلفه على المستوى التكنولوجي مقارنة بالتطور التكنولوجي في امريكا وحلفائها، حيث اخذت الفجوة تزداد اتساعاً بينه وبين هذه البلدان لغير صالحه في مجال تطور الثورة العلمية-التكنولوجية وانتاج التقنية الحديثة، والافادة منها واستيعابها، مما ادى الى تدهور الانتاجية في القطاعات الاقتصادية ولاسيما في القطاع الزراعي وانعكاسات ذلك السلبية على الانتاج كماً ونوعاً[8]. زد على ذلك ان التخلف التكنولوجي في هذه الدول الشيوعية ادى الى احتكار المعسكر الغربي للاسواق العالمية بسبب جوده منتجاته من جهة وتدني نوعية السلع المنتجة في الدول الشيوعية من جهة اخرى مما جعل هذه الدول غير قادرة على المبادرة في الاسواق العالمية.

٧. تبديد الموارد الاقتصادية في الدول الشيوعية:

كان الاقتصاد السوفيتي كغيره من اقتصاديات الدول الشيوعية يتسم بعدم الاستغلال الامثل والكفء للموارد الاقتصادية، مما ادى الى تدهور وتبديد في هذه الموارد. وقد يعزى ذلك الى جملة من الاسباب لعل ابرزها المستوى التكنولوجي الواطئ الذي كان يستخدم في الصناعة السوفيتية. وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال كان ينتج الفولاذ بكمية اكبر من الولايات المتحدة الامريكية وبنسبة ٤٢% حسب احصائيات عام ١٩٨٠ الا ان صناعة المكائن فيه كانت متخلفة مما هي عليه في امريكا بنسبة (٣٠-٤٠%). واذا ما قارنا المكائن والاجهزة ذات السعة المتساوية لوجدنا ان الالة السوفيتية كانت تستهلك ٢٥% من المعدن اكثر من نظيرتها الامريكية، وان الاتحاد السوفيتي كان ينفق على كل وحدة من الدخل القومي بمقدار ٥٠% من المعادن اكثر مما كانت تنفقه الولايات المتحدة[9].

---

(6) تنمية الرافدين العدد١٣، ص٦٣.

(7) نفس المصدر، ص٦٥.

(8) اسحاق دولنتر، روسيا بعد ستالين، ترجمة مصطفى النقير، المؤسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٩٦-٩٧.

(9) البروستريكا، ص٢٠.

انخفاض انتاجية ومعدلات النمو في الدول الشيوعية:

لقد كان للتوسع في الصناعات الاستخراجية والاولية على حساب الصناعات المتقدمة اثر ضار بصورة خاصة على نمو انتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي السابق.

ويظهر هذا التأثير من خلال تخصيصات الاستثمارات للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، حيث كان معدل النمو المقرر لصناعة النفط مثلاً ٤,٦% بالمقارنة مع معدل النمو في صناعة المكائن الذي كان ٠,٤% فقط[١٠]. ان انخفاض الاستثمار في قطاع المكائن ادى الى انخفاض الانتاج في هذا القطاع، كما ادى الى التدني في مستوى التكنولوجيا والتقنية المستخدمة فيه. وكانت النتيجة بالتالي انخفاض هائل في مستوى المكننة حتى في بسط الاعمال. ومما ساهم في انخفاض الانتاجية ايضاً عدم الانضباط في العمل والتغيب عنه، وعدم الاستغلال الامثل لوقت العمل الفعلي، اضافة الى ادمان العمال على الكحول وانعكاسات ذلك على انخفاض انتاجية العمل.

واذا ما تطرقنا الى بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمعدلات النمو نلاحظ ان معدل نمو الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي السابق انخفض من ٩% سنوياً في ١٩٦٤ الى ٣% عام ١٩٨٢. وفي القطاع الصناعي انخفضت معدلات النمو بشكل حاد من ٧,٣% الى ٢,٩% لنفس الفترة على التوالي، في حين اصبحت هذه المعدلات سلبية في القطاع الزراعي وهكذا الحال بالنسبة للاستثمار. اما المعطيات عن انتاجية العمل فلم تكن افضل. زد على ذلك ان الانخفاض في مستوى تطور الصناعة السوفيتية لم يكن كمياً فحسب وانما نوعياً ايضاً، حيث ان الهبوط في معدلات النمو حتى السرع في الصناعة الالكترونية مما هو عليه في الاقتصاد السوفيتي بصورة عامة مما جعل الصناعة السوفيتية تقترب بصورة متزايدة من حالة الركود من الناحية التقنية[١١].

عدم التوازن المزمن بين عرض النقد والسلع في الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الشيوعية بشكل عام:

تميز الاقتصاد السوفيتي بعدم التوازن او الاختلال بين عرض النقد وعرض السلع، فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ مثلاً ارتفعت الاجور والرواتب بنسبة ٢٨% بينما ازداد الانتاج الاستهلاكي بنسبة ٢١% فقط. وكان لهذا التوازن الحرج والمزمن تأثير شديد في تدني نوعية المنتجات الاستهلاكية، واضطر المستهلكون ان يرضوا ببضاعة رديئة افضل من لاشيء على الاطلاق مما اثر على الروح المعنوية والانتاجية للعمال. ويتمخض من ذلك ظهور النقيض جنباً الى جنب في الاقتصاد المركزي المبرمج--هو الاقتصاد الشبيه بالاقتصاد السوقي. واصبح هذا الاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل) الذي

---

[١٠] مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، ١٩٨٤، ص١١-١٢.
[١١] نفس المصدر، ص٢١.

يستخدم وسائل التبادل والاسعار الخاصة به اقتصاداً واسعاً وفي نمو مضطرد، وان عدواه لم تسر الى الادارات فحسب بل الى الشعب كله.

ان علاقات البيع والشراء غير الرسمية كانت تلعب دوراً متناقضاً وبدرجة غريبة في الاقتصاد السوفيتي المعاصر. فمن ناحية كانت تعمل على نخر الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني بالذات، ومن ناحية اخرى كانت تساعد ذلك الاقتصاد على البقاء والنمو، حيث ان اقتصاد السوق كان يعمل على تصحيح الخروق والمبالغات والاخطاء الفاضحة التي كانت ترتكبها القيادة الاقتصادية.

١٠. تعاظم الدين في الدول الشيوعية:

تثير مشكلة المدينونية اهتماماً واسعاً لدى السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، نظراً لاثارها الهامة في حقلي السياسة والاقتصاد بشكل يصعب فيه الفصل بين تلك الاثار على صعيد هذين الحقلين معاً. فالبلد المدين يقع حتماً تحت رحمة دائنيه الكبار تبعاً للشروط التي يتم فيها منح القروض الخارجية وهي شروط عادة ما تكون قاسية وان اختلفت نسبياً بين الدائنين الرسميين حكومات ومؤسسات دولية، وبين الدائنين الخاصين من مصارف ومؤسسات تجارية كبرى، ولكنها تصب في النهاية في نفس مصب القيود والاثار النهائية المترتبة عليها من حيث تسديداتها مقاديراً واجالاً، ومن حيث الفوائد المترتبة عليها، وبالتالي من حيث اعباء خدماتها وعلاقة ذلك بميزان مدفوعات بالبلد المدين، وارصدته الاجنبية، وصادراته واستيراداته وتوازنه الداخلي والخارجي على السواء[12].

فالدول الشيوعية وبسبب عدم الاكتفاء الذاتي، وتدهور الانتاجية والكفاءة في اقتصادياتها، وعدم قدرتها على مجاراة الدول المتقدمة اقتصادياً، وازدياد احتياجاتها للعملات الاجنبية الصعبة ازداد حجم الدين على هذه الدول، واصبحت تعاني من عجوزات مستمرة في موازين مدفوعاتها، ومن فجوة موارد كبيرة، اضطرتها الى الاستدانة من الخارج دعماً لمواردها المحلية، مما ترتب عليه وقوعها في فخ المدينونية الخارجية. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك انكماش الطلب الاجنبي على صادراتها خارجياً، وسياساتها الانفاقية التوسيعة داخلياً، وطموحاتها التنموية عموماً مما لا تستطيع ان توفر له موارد محلية كافية، الامر الذي اضطرتها الى اللجوء الى مصادر تمويل خارجية زادت على المدى الطويل اعباؤها، وتفاقمت كلفتها، مما اثر سلباً على تنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول[13].

---

(12) نفس المصدر، ص٢-٣.

(13) نفس المصدر ، ص٨.

التركيبة المادية والقومية للجمهوريات التي كانت تكون الاتحاد السوفيتي السابق القومية والدينية في الدول الشيوعية:

كان يعيش في الاتحاد السوفيتي السابق اكثر من مائة قومية واقلية ودين، وان التركيبة القومية والاجتماعية غير المتجانسة للجمهوريات السوفيتية كانت تشكل على الاقتصاد السوفيتي، وتمثل استنزافاً لجزء غير قليل من موارده بسبب في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي فيما بين هذه الجمهوريات رغم وقت طويل على قيام النظام الشيوعي فيها. يضاف الى ذلك شعور القوميات في السوفيتي السابق بأن القومية الروسية هي القومية المهيمنة والطاغية، مما اثار الشاعر القومية وخلق ارضية للتنافر وبالتالي عم حماس المواطنين في هذه جمهوريات للدفاع عن النظام الشيوعي وممتلكاته. زد على ذلك التباين بين جمهوريات السوفيتية وعدم اهتمام الدولة بالجانب الروحي بسبب تبنيها لنظرية تقوم على جانب واحد هو الجانب المادي انطلاقاً من الفلسفة المراكسية- نفسها.

اما فيما يتعلق بالدول الشيوعية الاخرى، فقد كانت البواعث القومية استقلالية وراء الكثير من التحركات الشعبية الواسعة في هذه الدول. فشعوب دول الشرقية كانت تشعر بانها خاضعة لنفوذ وسيطرة الاتحاد السوفيتي، ولذلك كانت تحين الفرصة المؤاتية للتحرر والانعتاق.

الحرب الباردة وتكاليف النظام السياسي وعلاقتهما باستنزاف الموارد:

كان للحرب الباردة تأثير كبير على ما تخصصه الدول الشيوعية من موارد للانفاق على تدعيم امكانياتها العسكرية والدفاعية، مما كان له انعكاسات سلبية على الاستثمار في الانشطة الاقتصادية وبالتالي على معدلات نمو الانتاج في الصناعات الاستهلاكية والزراعة وغيرها.. ورغم عدم توفر بيانات موثوقة عن التخصيصات الفعلية للاغراض الدفاعية العسكرية في الدول الشيوعية والدول الرأسمالية، لكن الامر الخارج ان العبء الاقتصادي لهذه التخصيصات والنفقات كانت اثقل وطأة على اقتصاديات الدول الشيوعية، بالمقارنة مع اثرها على اقتصاديات الدول الراسمالية الغربية اذا ما اخذنا في نظر الاعتبار حجم الامكانات الاقتصادية الاساسية للطرفين. وهذا ما يفسر توجه الاتحاد السوفيتي وحماسته في عقد الثمانيات، على التفاهم مع الغرب، وخفض الاسلحة النووية والتقليدية، واقباله على حل المشاكل المستحكمة مثل مشكلة الافغانية انطلاقاً من رغبته في التخفيف من اعباء النفقات الدفاعية الباهضة والمرهقة، خاصة بعد ان تبنت امريكا في عهد ريغان برنامج ما يسمى بحرب النجوم.

ان استنزاف موارد الدول الشيوعية لم يقتصر على التخصصات الدفاعية فحسب، وانما تجاوز ذلك الى مستلزمات المحافظة على النظام السياسي. واذا ما اخذنا

في الاعتبار حجم الاجهزة البشرية والمادية التي تحتاجها هذه الدول في المجالات الامنية والدعائية-في الداخل والخارج-يمكن ان ندرك حجم التخصيصات المالية والبشرية التي تحتاجها هذه الدول لصيانة النظام السياسي، وانعكاسات ذلك على امكانات تنمية الانشطة الانتاجية في اقتصادياتها. ونعتقد بان العبء الاقتصادي لهذه التخصيصات والنفقات، هو الاخر كان اكثر وطأة على اقتصاديات الدول الشيوعية بالمقارنة مع العبء المماثل للتخصيصات والنفقات المناظرة في الدول الرأسمالية.

١٣. تكاليف الدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العلمي واستنزاف الموارد:

من المعلوم ان الاتحاد السوفيتي السابق (قائد حلف وارشو) كان يستنزف جزء غير قليل من موارده للدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العالمي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.. الخ، إضافة الى تمويله للحركات والأحزاب الشيوعية في العالم. فعلى سبيل المثال-كان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات كبيرة لدولة منغوليا الفقيرة في مواردها وامكاناتها الذاتية، حفاظاً على نظامها ونهجها السياسي، وكذلك الحال بالنسبة لكوبا وفيتنام وبولونيا..الخ بالرغم من عدم مقدرته آنذاك على توفير القدر المناسب من إمدادات الطاقة للدول الشيوعية الحليفة له والتي انعكست سلباً على اقتصادياتها. زد على ذلك ما كان يقدمه الاتحاد السوفيتي من مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان العالم الثالث بشكل عام بهدف كسب موافقتها لصالحه في إطار التنافس بينه وبين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا برغم المواقف غير المبدئية أحيانا للاتحاد السوفيتي تجاه هذه البلدان، حيث ان المغالاة في سياسة التعايش السلمي) التي اتبعها مع الغرب وخاصة في عهد بريجنيف، أدت الى تكبيل حركات التحرر في العالم في نضالها ضد الإمبريالية العالمية والتي كان بالامكان (لو كان موقف الاتحاد السوفيتي مبدئياً تجاهها) ان تتحول بعض دول العالم الثالث الى بؤر ثورية، تزيد من رقعة التطبيق الاشتراكي في العالم، وتقلص بالمقابل الهيمنة الامبريالية العالمية عليها. يضاف الى ذلك ما كان ينفقه الاتحاد السوفيتي من جراء تدخلاته الخارجية كتدخله في المجر وتشيكوسلوفاكيا، وفي افغانستان.. الخ مما أنعكس سلبا على قدرات واداء أقتصاده الوطني.

١٤. بروز ظاهرة المدراء الاداريين للمؤسسات الاقتصادية ومحاولة هؤلاء الحصول على أمتيازات مضافة وتثبيتها قانونيا:

على الرغم من ظهور هذه الظاهرة من وقت مبكر وتنبيه بعض المفكرين الى خطورة بروز ظاهرة المدراء الاداريين للمؤسسات الاقتصادية ونتائج هذه الظاهرة. فهذا جيمس برنهام في كتابه ثورة أدارية الذي أصدره عام ١٩٤١ينبه الى خطورة هذه الظاهرة. الا ان الاتحاد السوفيتي السابق وغيره من بلدان المنظومة الاشتراكية لم ينتبهوا الى هذه الحقيقة وخطرها (وتلجأ الاشتراكية الى هؤلاء التنفيذيين كما تلجأ اليهم

جالات
المالية
، على
ي لهذه
شيوعية
ة.

ب جزء
مجالات
حركات
ساعدات
ونهجها
مقدرته
ه والتي
بتي من
موافقتها
ف غير
التعايش
حركات
(لو كان
الى بؤر
الهيمنة
ن جراء
ا أنعكس

الحصول

رين الى
الظاهرة.
ورة هذه
راكية لم
لجأ اليهم

والمالية تماما. من هنا نلاحظ ان التجربة الروسية تبتعد رويداً رويداً عن الاشتراكية الحقيقية-اشتراكية ماركس فاقت مساوئها التي طالما دعت الى الغاء الطبقات والحرية والدولة ووقعت في قبضة هؤلا الاداريين الذين وقفوا من مؤسسات الدولة موقف المتاجر واصبحت قوتهم اعظم من قوة المؤسات التي تغطي الميدانين الاقتصادي والسياسي نفسها. وباستطاعتهم خلق شكل جديد للاستغلال، لا يقوم على ملكية ادوات الانتاج بل على ممارسة الرقابة، كما اصبحوا قادرين على تثبيت امتيازاتهم والتأكيد على تماديها وامتدادها بواسطة تجنيد اتباعها وشدهم لذلك)[١٤].

ب. اصلاح غورباتشوف واستخدامه لادارت اصلاح لا تتناسب مع اصلاح النظام الاشتراكي

بعد موت ستالين والمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي رفض القادة الاشتراكيون في روسيا واوروبا الشرقية كل ما يذكرهم بالفترة الستالينية وصيغها في بناء المجتمع والاقتصاد وركزوا على فكرة مؤادها ان نجاح الاقتصاد السوفيتي هو الشرط الرئيسي لنجاح الماركسية المؤكد. الا ان الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الاشتراكية الاخرى لم تحقق تلك النجاحات المرجوة[١٥].

---

[١٤] جوزيف لاجوهي، المذهب الاقتصادي. ترجمة ممدوح حقي. منشورات عويدات، لبنان، ١٩٨٤، ص١٣٦.

[١٥] نفس المصدر، ص٩٩.

الخاتمة

عند دراسة اسباب فشل الاقتصاد الشيوعي في الأتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، ينبغي أن لا يتم التركيز فقط على الأمور المادية أو التكنيكية–الفنية فحسب، وانما على الأسباب الأخرى الحاسمة التي تقف وراء هذا الفشل، وهي بالدرجة الأولى وحسب أعتقادنا أسباب فكرية – أيدولوجية تكمن في النظرية الماركسية– اللينية نفسها. وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع وإن فشل الأقتصاد الشيوعي في الأتحاد السوفيتي السابق وما ألت اليه الأمور في الدول الأشتراكية في شرق اوربا ليست وليد اليوم، وأنما تبلورت وتطورت عبر سنوات طويلة، وجاءت نتيجة معاناة كبيرة عاشها السوفيت أنفسهم وشعوب الدول الشيوعية الأخرى، بعد أن توفرت الظروف الذاتية والموضعية للكشف عنها، حيث جاء غور باتشوف ليتوج هذا الفشل.

أن ما حصل في الأتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الأشتراكية في الجوانب الفكرية والسياسية والأجتماعية والقتصادية والثقافية، شيء لا يستهان به ولا يمكن *تجاهله ونسيانه غير أن الأشكالات الأساسية التي وضعت هذه التجربة في موقف* صعب أدى بالنهاية الى أسقاطها وفشلها. هو أن هذه النظرية ركزت على أن الصراع الأساسي هو صراع طبقي وأهملت الجوانب الأخرى في حياة الأنسان والشعوب. كما أن التجربة أدخلت نفسها في صراع داخلي مع شعوبها وأقوامها – عندما ركزت على مسألة الألحاد وتبنيها له. وكذلك موقفها السلبي من القومية والدين والتراث ومن الملكية الخاصة. هو الذي أوقعها في هذا التناقض والأشكال وفي الأخير الفشل لقد كان من المفروض الموازنة الرئيسية ورفض كل ما من شأنه أن يثير مشاعر شعوبها.

وأخيراً وليس أخراً يمكن القول بأن فشل الأقتصاد الشيوعي، وفشل النظرية الشيوعية في التطبيق لايبين بأي حال من الأحوال فشل الأشتراكية وعدم صلاحيتها وفاعليتها في حل المشكلات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية للشعوب وأنما يعني أزالة الغموض عن الاشتراكية كمفهوم من جهة وكمجال للتطبيق من جهة ثانية.